المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

1-1-1- المقدمة:

يعرف علم الاقتصاد بأنه علم دراسة المتغيرات وفي ظل العولمة والعالم المتغير أصبح الاقتصاد المخطط هو المنهج الملائم لتحقيق التوازن الاقتصادي والذي يقوم على دراسة المتغيرات الاقتصادية والعلاقة بينها لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية في المستقبل ، ومن هنا نجد أن المنهج القياسي لدراسة الظواهر الاقتصادية يتميز بالبساطة والسهولة والدقة في صياغة وتقدير وتحليل العلاقات الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها لضبط الظاهرة تحت الدراسة. يتناول هذا البحث محددات الدخل القومي في السودان باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة وهي (التضخم ، سعر الصرف ، عرض النقود) على المتغير التابع (الدخل القومي). ويعتبر الدخل القومي من المتغيرات الاقتصادية المهمة في قياس الأداء الاقتصادي لدولة ما ، ويعاني السودان الكثير من التقلبات الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لذلك كان من الأهمية معرفة العوامل المحددة للدخل القومي لضبط الظاهرة المدروسة والتحكم فيها.

1-1-2- مشكلة البحث:

يعيش السودان حالة من التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تذبذبات في مستوى الدخل القومي وهنالك العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي قادت إلى هذا التدهور منها عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار (التضخم) ، تذبذبات سعر الصرف وعرض النقود ويحاول البحث الإجابة على السؤال التالي :

ما هي أهم العوامل المؤثرة على الدخل القومي في السودان في فترة البحث ؟

1-1-3- أهداف البحث:

- التعرف على الوضع القائم للدخل القومي في السودان .
- تكوين نموذج قياسي لمعرفة أهم محددات الدخل القومي في السودان في فترة البحث .

1-1-4- أهمية البحث:

وتنقسم إلى أهمية علمية وعملية:

الأهمية العلمية:

هنالك بحوث تناولت الظاهرة باستخدام نموذج المعادلات الآنية وهذا البحث يستخدم نموذج الانحدار المتعدد ، كما أن البحث يستخدم متغيرات مختلفة عن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة موضع الدراسة بالإضافة إلى اختلاف فترة البحث حيث يستخدم هذا البحث سلسلة زمنية مختلفة .

الأهمية العملية:

تتمثل في الجهات المستفيدة من البحث مثل المؤسسات التعليمية ، وزارة المالية ، الباحثين ، مؤسسات التمويل ، وزارة التخطيط وغيرهم .

1-1-5- فروض البحث:

1. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من(التضخم ، سعر الصرف) والدخل القومي .
2. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والدخل القومي .

1-1-6- منهجية البحث :

تم استخدام المنهج التحليلي القياسي من خلال وصف وصياغة وتقدير وتقييم نموذج لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة وهي (التضخم ، سعر الصرف ، عرض النقود) على الدخل القومي في السودان خلال فترة البحث .

1-1-7- حدود البحث :

- **الحدود المكانية :** السودان .
- **الحدود الزمانية :** يغطي البحث الفترة (1985- 2013) م حيث شهدت هذه الفترة دخول موارد البترول في الاقتصاد السوداني وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وتوقيع اتفاقية السلام الشامل مما أدى إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد السوداني .

1-1-8- هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول ، الفصل الأول يتكون من مبحثين حيث يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة، يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للبحث ؛ يتناول الفصل الثالث الدخل القومي في السودان، ويتناول الفصل الرابع الجانب التطبيقي للبحث حيث يتم فيه تقدير وتقييم النموذج ويحتوي الفصل الخامس على النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1/ دراسة ماجستير في الاقتصاد، أعدها الدارس: يوسف أحمد عبد الله موسى، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2006م.

أولاً : عنوان الدراسة:

الصادرات وأثرها على الدخل القومي في السودان خلال الفترة 1990-2000م.

ثانياً:أهداف الدراسة:

1. معرفة مدى تأثير الصادرات على الدخل القومي.
2. تكوين برنامج تعليمي لمعرفة دور الصادرات في الدخل القومي والدول.
3. تطبيق النموذج الذي أخذت بياناته خلال الفترة 1990-2000م على الصادرات السودانية وأثرها على الدخل القومي في السودان.

ثالثاً:منهجية الدراسة:

يستخدم البحث كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي المتمثل في وضع نموذج يوضح أثر الصادرات على الدخل القومي وعن طريق المناهج المذكورة يستطيع الباحث جمع البيانات وتبويبها وتحليلها للوصول إلى نتائج منطقية.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. أتضح من خلال تطور حجم الدخل القومي في السودان خلال الفترة 1990-2000م أن الدخل القومي ظل في تطور خلال الفترة المذكورة أعلاه.

2. فيما يختص بتنمية الصادرات خلال فترة الدراسة (1990-2000م) حيث نلحظ التطور المستمر لقطاع الصادرات خاصة خلال الفترة 1992-1999م كما شهدت نفس الفترة توسع في قاعدة الصادرات بدخول سلعة جديدة (البترول) وتوسع في منافذ تصريفه بدخول أسواق جديدة.
3. أتضح من خلال دراسة وتحليل مشاكل ومعوقات الصادرات أن من أهم المشاكل التي تواجه صادرات السلع الزراعية تتمثل في:

أ- الاعتماد على التمويل الخارجي .

ب- الاعتماد على سياسة الإنتاج

ت- الاعتماد على إستراتيجية التصنيع.

ث- مشاكل البنيات الأساسية.

/2 دراسة ماجستير في الاقتصاد ،أعدتها الدارسة :ابتهاج صلاح أحمد عبدا لسلام ، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2006م.

أولاً : عنوان الدراسة :

أثر ميزان المدفوعات على الدخل القومي في السودان خلال الفترة من 1990-2003م.

ثانياً :أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على موقف الدخل القومي في السودان خلال فترة الدراسة (1990-2003) من صادرات السودان للخارج وارداته من الخارج (منظورة وغير منظورة). ويهدف أيضا إلى التعرف على الدخل القومي في السودان.

ثالثاً : منهجية الدراسة:

لقد اتبعت الدراسة في كتابة هذا البحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وذلك للتعرف على الظاهرة موضوع الدراسة والمنهج التاريخي وذلك بتحليل المعلومات التي يتم جمعها من بنك السودان، وتأتي الدراسة في شقين نظري وتطبيقي في الجانب النظري يتم استخدام المنهج الاستقرائي وفي الجانب التطبيقي يتم استخدام المنهج الاستنباطي.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. الأداء الفعلي لميزان المدفوعات السوداني لم يسجل توازنا خلال فترة الدراسة (1990-2003م) ويرجع ذلك إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية .
2. الأداء الفعلي للدخل القومي في السودان خلال فترة الدراسة (1990-2003) كان مرتفعا في السنوات(1991،"1993-1999"،2001) ومنخفضا في السنوات (1990،1992،2000،2002،2003) ويرجع سبب ذلك إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية ، وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات والتغيرات الهيكلية التي صاحبتها سياسة التحرير، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في السودان.
3. تذبذب الأثر الكلي لميزان المدفوعات على الدخل القومي في السودان خلال فترة الدراسة أحيانا يكون أثرا إيجابيا وأحيانا يكون سلبيا.
4. تذبذب أثر مكونات ميزان المدفوعات على الدخل القومي في السودان خلال فترة الدراسة حيث كان إيجابيا في بعض السنوات وسلبيا في البعض الآخر.
5. تذبذب أثر الصادرات والواردات على الدخل القومي في السودان خلا فترة الدراسة.
6. زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونقصانها يؤدي إلى نقصان الدخل القومي أي أن العلاقة طردية.
7. العلاقة بين الواردات والدخل القومي علاقة عكسية.

3/ دراسة ماجستير في الاقتصاد القياسي ، أعدتها الدارسة: رقية هارون باب الله ، جامعة أمدرمان الإسلامية, 2001م.

أولاً :عنوان الدراسة:

تقدير نموذج تحديد الدخل القومي في السودان في الفترة 1973-1983م باستخدام طريقة المتغيرات المساعدة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الدخل القومي في السودان ومعرفة مكوناته الأساسية ومحدداته وكذلك دراسة المشاكل التي تعوق نموءه وكذلك معرفة العوامل المؤثرة على معدل نموءه سواء من حيث توزيع الدخل أو زيادة الاستثمار أو تدني النشاطات الاقتصادية وغيره.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

منهج استقرائي بجمع المعلومات ووجهات النظر من المراجع الخاصة بموضوع البحث ، الأسلوب التحليلي والإحصائي وذلك بتحليل واستخراج النتائج وتقييم علاقة الدخل القومي ومحدداته من واقع البيانات الواردة في البحث.

رابعاً: النتائج:

من خلال دراستنا لنموذج تحديد الدخل القومي في السودان في فترة معينة لاحظنا وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي ، وتتضح هذه العلاقة أكثر من خلال تقدير دالة الاستهلاك في نموذج تحديد الدخل القومي في السودان وحيث تقابل كل زيادة في الدخل القومي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي وتعني هذه العلاقة أن أهم محدد للإنفاق الاستهلاكي هو الدخل القومي، بمعنى آخر أن الزيادة في الدخل القومي تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا زاد الدخل القومي وكلما زاد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية بسبب زيادة الطلب والإنفاق عليها، وهذا لا يعني أن الدخل القومي هو المحدد الوحيد للإنفاق الاستهلاكي بل توجد عوامل أخرى إلا أنها ليست ذات أهمية.

4/ دراسة ماجستير في الاقتصاد القياسي، أعدتها الدارسة : سلمى محمد صالح الياس، جامعة السودان، 2009م.

أولاً : عنوان الدراسة:

تطبيق نماذج المعادلات الآنية على تقدير نموذج الدخل القومي في السودان في الفترة من 1976-2008م.

ثانياً : أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إحدى مهارات الاقتصاد القياسي وتطبيقها على أحد نماذج الدخل الكلي وذلك بوضعها في هيئة نماذج المعادلات الآنية لحساب الدخل القومي التوازني في السودان

للحصول على التقديرات التي تمكننا من التوصل إلى نتائج جيدة يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات ورسم الخطط واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

ثالثاً: منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة في الإطار النظري على المنهج الاستنباطي وذلك باستخدام المراجع والكتب التي تناولت موضوع الدراسة ، أما في الإطار التطبيقي فقد اعتمدت على منهج الاقتصاد القياسي وذلك بوصف وصياغة وتقدير وتقييم نموذج الدراسة لإثبات ومناقشة فرضيات الدراسة.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. هنالك علاقة طردية بين الاستهلاك وحجم السكان ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك.
2. العلاقة بين الدخل القومي والاستثمار علاقة طردية وكان ذلك بدرجة تأثير 1.01 وهي تعني أنه كلما زاد الدخل القومي بنسبة 1% أدى هذا إلى زيادة الاستثمار بمقدار 1.01 .
3. الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي ومعنوي على الصادرات مقداره 0.60.
4. توصلت الدراسة إلى أن أثر الدخل القومي على الواردات كان أثراً إيجابيا قدره 0.54 وهو يعني أنه إذا زاد الدخل القومي بنسبة 1% أدى هذا إلى زيادة الواردات بمقدار 0.54.

الفجوة بين البحث المقترح والبحوث السابقة:

أختلف هذا البحث عن أغلب البحوث السابقة في النموذج المستخدم حيث يستخدم هذا البحث نموذج الانحدار المتعدد في حين نجد أن بعض البحوث السابقة استخدمت نموذج معادلات آنية كما أن هذا البحث يستخدم متغيرات مستقلة تختلف عن أغلب المتغيرات التي استخدمتها الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة وهي (التضخم ، سعر الصرف ، عرض النقود) . يتفق هذا البحث مع أغلب البحوث السابقة في الأهداف إلا أن عامل الزمن يعتبر عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد حيث تناول البحث سلسلة زمنية مختلفة للظاهرة المدروسة تناول الفترة الزمنية (1985-2013) م.

المبحث الأول

مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه

2-1-1- مفهوم الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي الإجمالي بأنه قيمة كل السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة استخدام الموارد المحلية المتاحة خلال فترة زمنية معينة ،ويمكن تقديره من حيث المبدأ عن طريق تجميع أوجه الإنفاق الأربعة على السلع والخدمات المحلية وهي الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة محلياً ، الإنفاق الاستثماري على شراء خدمات عوامل الإنتاج المحلية ، الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وعلى شراء خدمات عوامل الإنتاج المحلية وأخيراً قيمة صادرات الدولة من السلعوالخدمات المنتجة أيضاً محلياً [1].

كما يعرف الدخل القومي لمجتمع معين بأنه قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، هذا من الناحية القيمية أما من الناحية الكمية فالدخل القومي يعبر عن كمية السلع والخدمات المتاحة لأفراد هذا المجتمع لإشباع حاجاتهم خلال فترة زمنية معينة . كما يمثل أيضاً ناتج النشاط الاقتصادي الذي قام به هؤلاء الأفراد الذين يكونون هذا المجتمع خلال الفترة الزمنية نفسها وهي عادة سنة [2].

ويستبعد كل نوع من أوجه الإنفاق الأربعة المبالغ المنفقة على السلع والخدمات المنتجة في دول أخرى باستخدام موارد تنتمي إليها أي بعد استبعاد الواردات بأنواعها حيث أنها بالتعريف لا تنتمي إلى الناتج المحلي لذلك لابد من طرح قيمة الواردات الإجمالية حيث لا يمكن الفصل بين الإنفاق على السلع المستوردة والمحلية عند تقدير هذه الإنفاقات في حسابات الدخل القومي.

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم وآخرون ، (1988م) ، أسس الإقتصاد الكلي ، (مصر ، جامعة الإسكندرية ، ص (103) .
[2] عبد المطلب عبد الحميد ،(2010م) ، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسات) ، (مصر ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ، ط1، (ص45)).

وبالتالي يكون الدخل القومي هو حاصل جمع أوجه الإنفاق الأربعة (الاستهلاكي ، الاستثماري ، الحكومي ، (قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات الإجمالية بأنواعها) أي أن :

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

ويرتبط الدخل القومي ببعض المفاهيم الاقتصادية التي تساعد في توضيح مفهومه خاصة الناتج القومي ولتوضيح هذه العلاقة نستعرض حلقة التدفق الدائري للدخل والتي عن طريقها نستطيع استخراج قيمة الدخل أو (الناتج)القومي ، وفي هذا التدفق الدائري نفترض اقتصاداً بسيطاً يحتوي على قطاعين ، قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين، ويمكن تمثيل هذا التدفق بالشكل التالي:

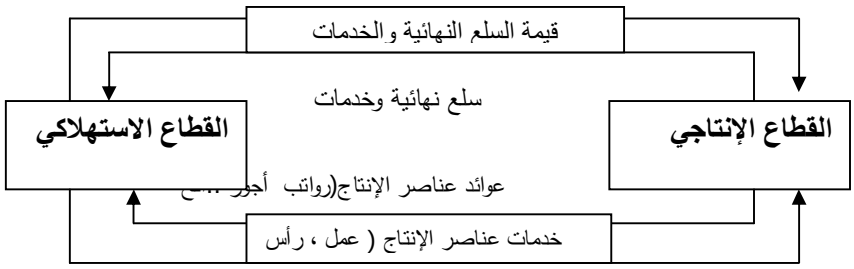

المصدر: أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي

الشكل (1) التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة وجود قطاعين

يوضح الشكل وجود تدفق في المعاملات أو المبادلات التي تجري بين القطاعين الاستهلاكي وقطاع المنتجين ويتمثل هذا التدفق فيا يلي[1] :

- يقدم القطاع الاستهلاكي (القطاع العائلي) خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية.

---

[1] أسامة بن محمد باحنشل ، (1999م) ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، (المملكة العربية السعودية ، الرياض مطابع الملك سعود ، ص ص(15،16))

- يشغل المنتجون عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها الناتج القومي.
- يحصل القطاع الاستهلاكي على عوائد ، أي دخول مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية وتتمثل هذه الدخول في أجور ومرتبات وعائد لرأس المال وإيجارات للأرض ويمثل مجموعها الدخل القومي.
- ينفق القطاع العائلي هذه الدخول والعوائد في شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون وهذا الإنفاق هو ما نطلق عليه الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وهكذا ، أصبح لدينا تدفق من قطاع يقابله تدفق من قطاع آخر مساو له في القيمة . فالناتج القومي الذي أنتجه المنتجون عن طريق استخدام عناصر الإنتاج تم شراؤه بواسطة القطاع العائلي عن طريق الدخول التي حصل عليها أي أن:

الناتج القومي = الإنفاق الكلي

وبعد هذا العرض المبسط يمكن تعريف كل من الناتج القومي والإنفاق الكلي

2-1-2- الناتج القومي:

هو مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة(عادة سنة).

2-1-3- الإنفاق الكلي :هو إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات ويشمل الطلب الاستهلاكي للأفراد والطلب الاستثماري لقطاع الأعمال والإنفاق الحكومي وصافي التجارة الخارجية(الصادرات والواردات) وذلك خلال فترة زمنية معينة [1].

[1] أسامة بن محمد باحنشل ، المرجع السابق، ص (23).

2-1-4- بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالدخل القومي:

هنالك العديد من المصطلحات والمفاهيم التي يستخدمها الاقتصاديون لقياس الوضع الاقتصادي للدول:

الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي :

الدخل القومي النقدي هو عبارة عن مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة لمساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يمتلكونها في عملية الإنتاج . والدخول هنا تكون في صورة نقدية أما الدخل القومي الحقيقي فهو عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع عن طريق دخولهم النقدية ، ومن هنا يرتبط كل من الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي بالمستوى العام لأسعار السلع والخدمات حيث نجد أن :

الدخل القومي الحقيقي = الدخل القومي النقدي % المستوى العام للأسعار[1].

الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج القومي قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة ولا يعني ذلك أن الناتج القومي الإجمالي يشمل ما أنتج داخل الدولة فقط بل يشمل كل ما أنتجه عناصر الإنتاج الوطنية سواء داخل الدولة أو خارجها وعليه فإن :

الناتج القومي الإجمالي =الناتج المحلي الإجمالي + صافي الدخل من الخارج

صافي الدخل من الخارج = دخول عناصر الإنتاج الوطنية من الخارج –دخول عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل .

---

[1] محمد فوزي أبو السعود ، (2010م) ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، (مصر ، جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية) ، ص ص(18-19).

الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي:

عرفنا أن الناتج القومي الإجمالي يمثل قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة . ويتطلب تحقيق هذا الإنتاج استخدام الأصول الإنتاجية المختلفة المتاحة في المجتمع من أرض ورأس مال وانشاءات مختلفة وغيرها [1].

وللمحافظة على قيم أصول المجتمع الإنتاجية يلزم تخفيض جزء من قيمة إنتاج هذه الأصول لمواجهة النقص في قيمتها ويعرف ذلك بإهلاك رأس المال وعليه فإن :

الناتج القومي الصافي=الناتج القومي الإجمالي_ إهلاك رأس المال

الدخل القومي الصافي:

للحصول على الدخل القومي الصافي ، نحصل أولاً على الناتج القومي الصافي وذلك بعد طرح إهلاك رأس المال من الناتج القومي الإجمالي ثم نضيف الإعانات ونطرح الضرائب غير المباشرة من الناتج القومي الصافي وبذلك نحصل على الدخل القومي الصافي:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاك رأس المال

الدخل القومي الصافي=الناتج القومي الصافي+ الإعانات- الضرائب غير المباشرة

ويمكن أيضا التوصل إلى الدخل القومي الصافي عن طريق جمع عوائد عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية كما يلي:

الدخل القومي الصافي= الأجور والمرتبات + الإيجارات + الأرباح (والفوائد)+ دخول أصحاب الأعمال الصغيرة [1].

---

[1] أسامة بن محمد باحنشل ، المرجع السابق ، ص ص(24،25) .

الدخل الشخصي:

لا تتسلم عناصر الإنتاج كل الدخول أو العوائد التي تكوِّن الدخل القومي ولكن هنالك بعض الاستقطاعات من الدخل القومي كالأرباح المحتجزة ، كما أن هنالك بعض الدخول التي يتسلمها الأفراد ولكنها غير مكتسبة كالمدفوعات التحويلية، وخلاصة الأمر فإن الدخل الشخصي يتحدد كما يلي:

الدخل الشخصي = الدخل القومي_(أقساط المعاشات المحتجزة+ ضرائب على أرباح الشركات+ أرباح غير موزعة) + المدفوعات التحويلية للأفراد.

الدخل المتاح:

لا يمثل الدخل الشخصي ، الدخل الذي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيه سواء باستخدامه في شراء مختلف أنواع السلع والخدمات أو الادخار ويرجع ذلك إلى وجود الضرائب المباشرة على الدخول تلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد وتخصم منها قبل تسلمها وبعد خصم الضرائب المباشرة (أو ضرائب الدخل) من الدخل الشخصي ، يحصل على الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه ، أي أن:

الدخل المتاح= الدخل الشخصي- الضرائب المباشرة على الدخل

وحيث أن الدخل المتاح هو ما يستطيع الأفراد التصرف فيه بين الاستهلاك والادخار فإن :

الدخل المتاح = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + ادخار الأفراد.

---

[1] أسامة بن محمد باحنشل ، المرجع السابق ، ص(26).

2-1-5- طرق قياس الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي الإجمالي :

هناك ثلاث طرق لقياس الدخل القومي ، حيث يمكن تقديره على أساس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة أو على أساس حصر ما يتقاضاه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول أو على أساس تقويم استهلاك واستثمار المجتمع والتقديرات في الطرق الثلاثة ومع بعض التعديلات الخفيفة في نتائج كل طريقة تحصل على القيم نفسها للدخل القومي حيث أن التقديرات في الطرق الثلاثة تؤدي إلى نتائج واحدة وفيما يلي نعرض لهذه الطرق :

1/ طريقة الناتج القومي الإجمالي :

ويطلق عليها أيضاً طريقة القيمة المضافة وبمقتضى هذه الطريقة يبدأ الباحث بتقسيم النشاط الاقتصادي أو الإنتاجي في المجتمع إلى قطاعات (زراعة ، صناعة ، ...الخ) ثم يعمل على تقدير الناتج في كل قطاع من هذه القطاعات خلال سنة معينة وأخيراً تضاف كل هذه القيم للحصول على الناتج القومي (الدخل القومي) .

2/ طريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة لقياس الدخل القومي :

هذه الطريقة تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريق حساب تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج السلعة ، حيث أن تكلفة السلعة ترجع في مجموعها إلى الأجور المدفوعة للعمال وفوائد رأس المال وريع الأرض وربح المنظمين وإذا أردنا أن نحسب قيمة الدخل القومي فإننا نحسب قيمة عوائد كل عناصر الإنتاج لأنها تمثل في مجموعها قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطتها ويلاحظ من حساب قيمة الدخل القومي أننا نقيس قيمة دخول الأفراد قبل خصم الضرائب المستحقة عليها ، ويطلق على طريقة عوائد عناصر الإنتاج ، بطريقة الدخول[1] نظراً لأنها تعمل على تجميع الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عناصر الإنتاج .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص (51، 54).

3/ طريقة الإنفاق ومعادلة الدخل لقياس الدخل القومي :

تتيح لنا الطريقة السابقة ، أن نفكر في طريقة ثالثة لحساب الدخل القومي حيث إن حصول الأفراد على نصيبهم في الدخل القومي لابد أن يكون عن طريق إنفاق المجتمع على السلع والخدمات ، هذا الإنفاق لابد بطريقة أو بأخرى أن يعادل تماماً قيمة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، ويقسم الإنفاق الذي يحدث في المجتمع إلى عدة أنواع وتلك الأنواع تنقسم إلى الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات وهو الفرق بين الصادرات والواردات .

المبحث الثاني

مكونات ومحددات الدخل القومي

2-2-1- مكونات الدخل القومي :

يعتمد توازن الاقتصاد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، ويتحقق هذا التعادل عندما يتساوى مجموع الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وصافي التعامل الخارجي مع قيمة الناتج القومي وكما علمنا آنفاً بأن الناتج القومي الإجمالي يتساوى مع الدخل القومي الإجمالي فإن الدخل القومي يذهب إلى أحد أوجه الإنفاق الأربعة المكونة لجانب الطلب الكلي وهي الاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي.

2-2-2- الإنفاق الاستهلاكي :

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أهم مكونات الإنفاق الكلي ولذلك فإن التغيرات في هذا الإنفاق ستؤدي إلى إحداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي.

ويعرف الاستهلاك بأنه القيام بإنفاق الدخل على سلع استهلاكية ويقصد بالسلع الاستهلاكية تلك السلع التي يمكن استعمالها مباشرة لإشباع الحاجات مثل استهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات وغيرها [1].

ويعد العالم الاقتصادي كينز أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد أساساً على مستوى الدخل ، كما أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في الدخل ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل[2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص(145).
[2] أسامة بن محمد باحنشل ، مرجع السابق، ص (75).

2-2-3- دالة الاستهلاك:

تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز في تحديد المستوى التوازني للدخل القومي. ويرى كينز أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة قي حجم الاستهلاك الكلي للمجتمع حيث أجملها في نوعين من العوامل وهما العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية ، فالعوامل الموضوعية المحددة للاستهلاك يمكن تلخيصها في كل من العادات الاستهلاكية ، وهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع ، ومستوى الأسعار ، وحجم الأصول والثروة التي يمتلكها أفراد المجتمع .

أما العوامل الشخصية فيرى كينز أنها تنحصر في الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل ، إلا أن كينز رأى أن أهم محددات الدخل الاستهلاك هو الدخل المتاح والعلاقة التي تربط بين حجم الاستهلاك الكلي وحجم الدخل المتاح هي علاقة طردية [1].

وتوضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك التي يطلق عليها دالة الاستهلاك كمية الإنفاق التي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من للدخل ويمكننا التعبير عن هذه الدالة كما يلي:

$$C=a+by$$

حيث:

Y:الدخل القومي. C:الإنفاق الاستهلاكي a : الاستهلاك الاستقلالي

b:الميل الحدي للاستهلاك.

وتوضح المعادلة أنه لو كان مستوى الدخل القومي صفر فإن حجم الإنفاق الاستهلاكي هو (a) ويطلق عليه مصطلح الاستهلاك المستقل عن الدخل أو الاستهلاك الثابت أي لابد للأفراد

---

[1] محمدى فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص ص (33،34) .

من الإستهلاك ولو كان مستوى الدخل يساوي صفر وذلك إما بالإقترض أو السحب من المدخرات ، وأما بالنسبة إلى (b) فتسمى بالميل الحدي للاستهلاك . وقيمتها أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن كل زيادة في الدخل بمقدار ريال ينفق منها جزء على الاستهلاك[1].

الاستهلاك والادخار :

إن التصرف في الدخل يمكن أن يتم إما عن طريق الاستهلاك أو الادخار (أي الامتناع عن الاستهلاك) ، فالادخار (S) ما هو إلا امتناع عن الاستهلاك ، وإذا افترضنا بقاء الدخل ثابتاً فإن الطريقة الوحيد لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك والعكس صحيح.

الميل الحدي للاستهلاك:

يمكننا أن نستخلص من دالة الاستهلاك أو دالة الادخار المزيد من المعلومات حول طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) ومن أهم هذه المعلومات معرفة الكيفية التي يستجيب بها المستهلكون لأي تغيير محدد في الدخل، وهذه الكيفية يمكن معرفتها بالنظر إلى ميل دالة الاستهلاك الذي يطلق عليه الميل الحدي للاستهلاك ، ويمكننا أن نعرف الميل الحدي للاستهلاك بأنه التغير في الإنفاق الاستهلاكي مقسوماً على التغير في الدخل.

وعندما تكون دالة الاستهلاك خطية فإن الميل الحدي للاستهلاك لا يتغير عند أي نقطة على هذه الدالة أي أنه يكون ثابتاً ، أما لو كانت دالة الاستهلاك غير خطية فإن الميل الحدي للاستهلاك يتغير مع التغير في مستوى الدخل ، كما أن قيمته تختلف من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى.

---

[1] أسامة بن محمد باحنشل ، المرجع السابق ، ص(76).

الميل الحدي للادخار:

يعرف الميل الحدي للادخار بأنه التغير في الادخار مقسوماً على التغير في الدخل[1].

الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار:

يمكن تعريف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه حجم الاستهلاك عند أي نقطة مقسوماً على حجم الدخل عند هذه النقطة ، كما يمكن الحصول على الميل المتوسط للادخار عن طريق قسمة حجم الادخار عند تلك النقطة على حجم الدخل.

2-2-4- العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي:

1. ميول المستهلك وتوقعاته:

إن القرارات الاستهلاكية لا تعتمد على قدرة المستهلك على الشراء فقط ، وانما على رغبة المستهلك في الشراء . وهذه الرغبة تتعرض للتغير بناء على التغيرات في ميول المستهلك وتوقعاته . وهنالك ما يشير إلى أنه بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الأفراد يتزايد استهلاكهم إذا توقعوا حدوث زيادة في دخولهم والعكس صحيح.

2. ارتفاع سعر الفائدة: قد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة والتشدد في شروط الإقراض ، إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة التي تشترى بالتقسيط والعكس صحيح.
3. السيولة النقدية : هنالك عديد من الدراسات التي أشارت إلى الأهمية الخاصة للسيولة النقدية الموجودة في حوزة الأفراد . ويرجع ذلك إلى أن القيمة الحقيقية للأصول السائلة تتأثر بالمستوى العام للأسعار وعليه فإن اتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة وبالتالي إلى زيادة الاستهلاك والعكس صحيح في حالة ارتفاع الأسعار.
4. عوامل أخرى: وهذه العوامل تتعلق بالتغيرات في أذواق المستهلكين ، والتغير في شكل السلعة والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان والتوزيع الشخصي للدخل حيث يتجه

---

[1] أسامة بن محمد باحنشل، مرجع السابق ، ص (77-95).

حجم الاستهلاك إلى التزايد لدى الطبقات الفقيرة في حين يتجه إلى الانخفاض نسبياً لدى الطبقات الغنية.

2-2-5- الإنفاق الاستثماري:

يعتبر الاستثمار أيضاً من المكونات الرئيسية في التدفق الدائري. والتقلبات في حجم الاستثمار هي سبب رئيسي في حدوث فترات الكساد والرواج في الاقتصاد القومي، كما أنه السبب الرئيسي الذي يدفع عملية النمو الاقتصادي[1].

تعريف الاستثمار:

يعني الاستثمار ذلك الجزء من الناتج القومي ، أو الإنفاق القومي الذي لا يخصص للاستهلاك . ويأخذ هذا شكل آلات ومعدات إنتاجية تستخدم لإنتاج أنواع معينة من السلع أو الخدمات . وحيث أن جزءاً من الناتج القومي في فترة معينة قد لا يستهلك ، بل يختزن ليستخدم للإنتاج في الفترة التالية، فإن الاقتصاديين يعتبرون أن زيادة مخزون السلع يمثل استثمارا[2].

وقد يكون الاستثمار إنفاقاً على أصول إنتاجية مثل شراء الآلات والمعدات اللازمة للصناعات المختلفة وهذا ما يسمى بالاستثمار العيني ، أو قد يكون إنفاقاً على شراء الأسهم والسندات وهذا ما يسمى بالاستثمار المالي أو الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

والإنفاق الاستثماري هو ذلك الإنفاق الذي يؤدي إلى إحداث زيادة سنوية في حجم رأس المال العيني والذي يتمثل بالمعدات والآلات والمباني الجديدة والتي تنتج أثناء العام . ومن المسلم به أن حجم رأس المال العيني يتناقص أثناء العملية الإنتاجية ، ويمكن حساب معدل الإهلاك السنوي لتقرير مقدار النقص في رأس المال العيني في خلال العملية الإنتاجية أثناء السنة وإجمالي الإنفاقات على المعدات والآلات والمباني الجديدة وغيرها خلال العام تعرف بالاستثمار الإجمالي.

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم ، مرجع سابق، ص(141).

[2] فايز إبراهيم الحبيب وآخرون ،(1983م) ، الدخل القومي والتجارة الخارجية ، (المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، مطبعة المدني ، ط3 ، ص ص(103 ، 104).

وإذا كانت المنتجات الرأسمالية الجديدة تعادل قيمة الإهلاكات فقط ، فمعنى ذلك أن الحجم المتاح من السلع الرأسمالية لم يطرأ عليه أي تغيير ، أما إذا كان الفرق بين إجمالي الاستثمارات وقيمة الإهلاكات قيمة موجبة فإنها تعرف بالاستثمار الصافي ويقاس حجم الاستثمار الصافي بمقدار التغير في الموجود الرأسمالي.

2-2-6- العوامل المؤثرة على الاستثمار :

يعتبر دافع الحصول على الربح الهدف الرئيسي لعملية الاستثمار . ذلك أن رجل الأعمال لن يقوم بشراء أصول رأسمالية جديدة كالآلات والمعدات وغيرها إلا إذا توقع أن السلع التي تنتجها هذه الآلات والمعدات سوف تحقق له إيرادات تغطي على الأقل تكلفة شراء تلك الآلات بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج الأخرى كما يتبقى له بعد ذلك ربحاً إضافياً .

أهم العوامل المحددة للاستثمار :

1. المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الإنتاجية الحالية لرأس المال القائم:

إذا زادت المبيعات الحالية فإنه يمكن للمنشأة عادة أن تعمل على تحقيق زيادة قليلة في الإنتاج من المصنع والمعدات القائمة . لذلك يكون منطقياً أن تحتفظ المنشآت ببعض من الطاقة الفائضة لتكون قادرة على مواجهة الزيادة العارضة في الطلب .

وعموماً كلما كانت المبيعات الحالية أدنى من الطاقة الإنتاجية أدى ذلك إلى انخفاض الدافع إلى الاستثمار ، أما إذا كانت المبيعات الحالية في الحد الأقصى أي عندما تصل إلى الحد الأقصى للطاقة للمصنع الحالي ومعداته يتزايد الدافع إلى الاستثمار[1].

2. توقع المبيعات في المستقبل:

تتم قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد حيث أنها تستند إلى توقع أحداث المستقبل فضلاً عن الظروف الحالية للعمل . ذلك أن رجال الأعمال يستثمرون في المباني و

[1] فايز ابراهيم الحبيب وآخرون ، المرجع السابق ، ص(105)

الآلات لأنهم يتوقعون أن يبيعوا ما أنتجوه وأن يحققوا من ذلك أرباحاً . فلو كانت توقعات رجال الأعمال للمستقبل متشائمة أو أنهم توقعوا انخفاض الطلب على منتجاتهم فسوف ينخفض لديهم الدافع إلى الاستثمار بشدة . وهذا يعني أن توقع ظروف قطاع الأعمال في المستقبل تؤثر بقوة على الاستثمار.

3. سعر الفائدة [1]:

وفي أبسط معانيه يعتبر سعر الفائدة ثمن الاقتراض ، فإذا أراد أحد الأفراد أن يقوم بمشروع استثماري خاص به وأنه قام باقتراض مبلغاً من المال للقيام بهذا المشروع فإنه يقوم بدفع مبلغاً إلى المقرض نظير اقتراضه هذا المال لفترة زمنية معينة والمعدل الذي يدفعه المقترض يعرف بسعر الفائدة .ونجد أن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية.

4. الإيرادات المتوقعة والتكاليف الحالية:

إن لكل عملية استثمارية جانبين ، الجانب الأول هو تكلفة الاستثمار أو ثمن شراء الأصل الرأسمالي وكيفية تدبيره سواء من الموارد الذاتية للمستثمر أو بالاقتراض . أما الجانب الثاني فهو تدفق الإيرادات التي يحصل عليها المستثمر من بيع منتجات الأصل الرأسمالي (الآلة) مثلاً طيلة مدة حياة هذا الأصل[2].

ولكي يحصل المستثمر على أرباح صافية من استثماره في شراء آلة جديدة مثلاً لابد من زيادة جانب الإيرادات التي تحققها عن تكلفتها أو ثمن شرائها ويضاف لهذه التكلفة سعر الفائدة الواجب على المستثمر أن يدفعها للبنك مقابل الحصول على المبلغ اللازم لشراء الآلة.

أما بالنسبة للإيرادات فالمعروف أنها لا تتحقق دفعة واحدة بل من خلال سنوات متعاقبة تمثل العمر الإنتاجي للآلة . ولذلك ومن أجل سلامة المقارنة بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف الحالية يجب حساب القيمة الحاضرة أو الحالية لتلك الإيرادات

---

[1] نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص(142)

[2] جيمس جوارتني وآخرون ، (1988م) ، الإقتصاد الكلي (الإختيار العام والخاص) ، (المملكة العربية السعودية ، الرياض، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية ، ص (253).

المتتابعة حتى يمكن مقارنتها بثمن شراء الآلة الحاضرة. وفي هذا المجال أشار كينز إلى أن حجم الاستثمار يتوقف على العلاقة بين ما أسماه الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

2-2-7- الكفاية الحدية لرأس المال:

هي معدل العائد الصافي على رأس المال ويمكن تعريفها كذلك بأنها معدل الخصم الذي لو خصمت به الإيرادات المتتالية للأصل الرأسمالي لكانت قيمتها مساوية لثمن شراء هذا الأصل[1].

2-2-8- الإنفاق الحكومي:

يشكل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المكون الثالث للطلب الكلي ، فليس يخفى أن الحكومة تشتري أنواعاً عديدة من السلع والخدمات على أن المشتريات الحكومية (الطرق العامة ، ومشروعات التحكم في الفيضانات والمطارات، والمباني على سبيل المثال) تشبه الاستثمار من حيث أنها طويلة الأجل ، وتولد تياراً من المنافع عبر الزمن.

كما أن هنالك مشتريات حكومية أخرى تتمثل أساساً في سلع استهلاكية تستخدم خلال الفترة الجارية . وذلك مثل برامج التغذية في المدارس ، وخدمات الشرطة ، والوقاية من الحريق والوجبات الغذائية لكبار السن .

وكل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي يحتاج إلى العمل واستخدام الموارد النادرة فهذا الإنفاق يؤدي ، إذن لزيادة الطلب الكلي أي رقم الإنفاق الحكومي.

ومع أن الحكومة تقوم بمدفوعات تحويلية مثل الضمان الاجتماعي ، ومدفوعات الرفاهية، وبرامج الدعم والإعانات الزراعية فإن هذه المدفوعات لا تشارك بشكل مباشر في زيادة هذا

---

[1] فايز ابراهيم الحبيب وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص (106، 107).

الطلب. ولكنها تقوم بإعادة توزيع الطلب من دافعي الضرائب إلى المستفيدين من هذه المدفوعات الحكومية على أن مستوى الإنفاق الحكومي عامل متغير في السياسة الحكومية ، ومن ثم فهو عرضة للتغير من خلال العملية السياسية وبديهي أن الظروف الاقتصادية سوف تؤثر بدرجات متباينة على كل من مستوى ومحتوى الإنفاق الحكومي.

ومع ذلك فإن صانعي السياسة لديهم سلطة تقديرية كبيرة لتعديل معدل الإنفاق الحكومي بما يلاءم الاحتياجات السياسية (ليس بالضرورة اقتصادية خاصة) بشكل يعكس الأولويات السياسية [1].

2-2-9- الصادرات والواردات:

تعتبر الصادرات والواردات من المتغيرات الاقتصادية المهمة في ظل نموذج الاقتصاد المفتوح الذي يتعامل مع العالم الخارجي، ويأخذ الاقتصاد المفتوح التعامل مع العالم الخارجي في شكل صادرات سلعية أو خدمية أو شكل واردات سلعية أو خدمات وكذلك تشكل الصادرات والواردات السلعية ما يطلق عليه بالبنود المنظورة في ميزان المدفوعات[2].

الصادرات[3]:

تعبر الصادرات عن الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي يتم بيعها في خارج الوطن ، ويتسبب هذا الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر.

الواردات:

هي عبارة عن نفقات المواطنين على السلع والخدمات المنتجة خارج الوطن وبالتالي لا تساهم الواردات في خلق دخل محلي. ومن الواضح أن الطلب على الصادرات هو عنصر إيجابي من عناصر الطلب الكلي شأنه في ذلك شأن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي .

---

[1] جيمس جوارتني وآخرون، مرجع سابق، ص ص (254، 255).
[2] أسامة بن محمد باحنشل ، مرجع سابق، ص ص (145، 146).
[3] ضياء مجيد ،(2007م) ، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ص ص (40،41).

في حين نجد أن الطلب على الواردات عنصر سلبي من عناصر الطلب الكلي لأنه يحول الإنفاق الذي تقوم به الحكومة ومؤسسات الأعمال والأفراد من المنتجات المحلية إلى المنتجات الأجنبية كما أن الدخل الناتج من هذا الطلب سيئول إلى المؤسسات الإنتاجية في البلد الآخر.

ومن الواضح أن التغيرات التلقائية في الصادرات والواردات ستؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل والتي ستكون موجبة في حالة الصادرات وسالبة في حالة الوردات.فإذا فاق حجم الإنفاق على الصادرات حجم الإنفاق على الإستيرادات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل المحلي . وعلى ذلك يعتبر صافي الصادرات ، أي الفرق بين الصادرات والإستيرادات ، أحد مكونات صافي الإنتاج وإجمالي الناتج القومي.

2-2-10- محددات الدخل القومي :

يقصد بالمحددات العوامل المؤثرة على المتغير التابع وتسمى بالمتغيرات المستقلة وهنالك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى تقلبات وعدم استقرار في الدخل القومي من أهمها التضخم ، سعر الصرف ، وعرض النقود .

2-2-11- عرض النقود :

يرى بعض الاقتصاديون أن تحليل محددات الدخل القومي دون أخذ النقود في الاعتبار يؤدي إلى عدم دقة في تحديد هذه العلاقة وعلى الرغم من أن الغالبية يعطون دوراً أقل أهمية للنقود إلا أن معظم الاقتصاديون يرون أن النقود ومن ثم السياسة النقدية موضوعاً يحتاج إلى تفصيلات كثيرة ، والنقود هي التي تدفع العالم إلى الحركة ومع ما في ذلك من مبالغة فإن النقود دون ريب أحد تروس العجلة التي تعمل على دوران التجارة فبدون النقود تصبح كل المبادلات اليومية مملة

ومكلفة[1] ، ويمكن تعريف النقود بأنها كل مال يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات في إطار مجتمع معين فالنقود مال اقتصادي لمالها من منفعة تتمثل في قدرتها على إشباع حاجة معين[2].

وليس يخفى أن الحكومات هي التي تقوم الآن بإصدار النقود وتنظيمها ولكن استخدام النقود قد عرف منذ آلاف السنين ليس من خلال قرارات حكومية ولكن لأن النقود تسهل عملية التبادل وللنقود ثلاث وظائف رئيسية أهمها أنها تعمل وسيط للتبادل ، وتعمل وحدة للحساب كما أنها تستخدم كمستودع للقيمة ووفقاً لهذه المعايير فإنه يبدو واضحاً أن النقود (مشتملة على العملات المعدنية وأوراق النقد) ، والودائع تحت الطلب يجب أن تدخل في عرض النقود . على أن أغلب المعاملات الآن في الدول المتقدمة ما يزيد عن 75% يتم عن طريق الشيكات ولا يخفى أن الودائع تحت الطلب قابلة للتحويل إلى نقود بحرية كاملة . كما أن كمية النقود المتداولة في وقت ما تعكس مدى تفضيل الناس للنقود في صورة حسابات جارية عليها في صورتها كنقود جارية . وفضلاً عن الودائع الجارية توجد الودائع لأجل والودائع الادخارية ويتكون عرض النقود بمعناه الضيق من النقود المتداولة ، الودائع الجارية ، الودائع الأخرى التي يمكن السحب منها بشيكات ، والشيكات السياحية .

2-2-12- سعر الصرف :

سعر الصرف هو الثمن الذي تشترى به عملة أجنبية مقابل العملة الوطنية ويرتبط مستوى سعر الصرف بمقدار ما على الدولة للخارج ومالها من حقوق لدى الخارج ، ومعنى ذلك أن سعر الصرف يتوقف على وضع ميزان المدفوعات والعوامل التي تؤثر في توازنه . وإذا كان سعر الصرف يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على عناصر ميزان المدفوعات فإن سعر الصرف يمكن أن يؤثر في هذه العناصر ، فسعر الصرف سبب ونتيجة في نفس الوقت .

---

[1] جيمس جوارتني وآخرون ، مرجع سابق ، ص(359-362).
(2) عبدالحفيظ عبدالله عيد ، (1993م) ،مبادئ الإقتصاد ، (جامعة الكويت ، كلية الحقوق ، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر ، ط1، ص(231)).

عمليات سعر الصرف :

عملية الصرف هي تلك العملية التي يستطيع بها الشخص أن يحصل في بلد معين مقابل عملة هذا البلد على وسائل دفع مقبولة في الخارج ويمكن أن تتم عمليات الصرف في صورة تبديل نقود مباشرة عن طريق المناولة ولكن الصرف بهذه الطريقة محدود بما يطلبه المسافرون والسائحون وتمارس عمليات الصرف في العصر الحديث في صورة صكوك مسحوبة بعملات أجنبية وقد سهلت البنوك عمليات الصرف ، وتطلب بعض العملات الأجنبية بقدر كبير لما تتمتع به هذه العملات من قبول خاص في تسوية المعاملات الدولية وهي العملات الرئيسية التي تمثل ديوناً على اقتصاد متين يحقق لها ثبات قوة الشراء الكامنة فيها وانتشار استخدامها في تسوية المعاملات الدولية[1] .

13-2-2- التضخم :

هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ويعرف التضخم بأنه مفرط أو جامح إذا كان تزايد الأسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة خلال الفترة الزمنية القصيرة . أما إذا تحقق ارتفاع الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً فإن التضخم يوصف بأنه تدريجي .

ويرى أصحاب التحليل النقدي أن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يتطلب العمل على زيادة كمية النقود المتداولة بنفس معدل نمو الناتج الحقيقي على مدى الأجل الطويل فإذا حدث وزادت كمية النقود المتبادلة بمعدل أسرع من ذلك النمو الذي ينمو به الناتج الحقيقي داخل الاقتصاد فإن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الارتفاع وليس هنالك شك في أن زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد دون زيادة تصاحبها في الناتج الحقيقي تعد من أحد الشروط الهامة لارتفاع الأسعار بصورة مستمرة [2].

---

(1) عبدا لحفيظ عبد الله عيد ، المرجع السابق ، ص ص (287،288)

(2) عبد الرحمن يسرى أحمد ،(2008م) ، مقدمة في الاقتصاد ، (مصر ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، الدار الجامعية ، ص ص (378، 379، 380) .